Assia BOUAMRA ¹

**THE RIGHT TO PRIVACY IN THE DIGITAL AGE BETWEEN
LEGISLATIVE TEXTS AND TECHNICAL CHALLENGES**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.2-3.5>

Research Article

Received:

13/12/2020

Accepted:

07/01/2021

Published:

01/02/2021

Abstract:

The new millennium has brought about profound developments in society, reaching all fields through which means of communication have become, as a result of the digital revolution, basic pillars for the growth of countries' economies, which has affected the traditional human lifestyle socially, economically and culturally, and it became necessary to update the current legal arsenal to match the new bets, as the law Not in isolation from developments in the technological arena, it has become necessary to frame these technologies in order to protect the individual and society alike, as it is wrong to ignore the thesis of the effects of cyberspace on society and the law.

Key words: The Digital Age, Technical Challenges, Legislative Texts.

This article has been
scanned by iThenticat
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

¹ Dr. , Algiers-1 University, Algeria, assiabouamra@yahoo.fr, <https://orcid.org/0000-0002-7514-8582>

الحق في الخصوصية في العصر الرقمي بين النصوص التشريعية والتحديات التقنية

أسيا بوعمره²

الملخص

لقد أحدثت الألفية الجديدة تطورات عميقة في المجتمع، طالت كل الميادين أصبحت من خلالها وسائل الاتصال كنتيجة للثورة الرقمية دعائم أساسية لنمو اقتصاديات الدول، مما أثر على نمط الحياة الإنسانية التقليدي اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وصار من الضروري تحديث الترسانة القانونية الحالية لتتماشى والرهانات الجديدة، ذلك أن القانون ليس بمعزل عن التطورات الحاصلة على الساحة التكنولوجية، فأضحى من الضروري تأطير هذه التقنيات بهدف حماية الفرد والمجتمع على حد سواء، إذ من الخطأ تجاهل أطروحة تأثيرات الفضاء الإلكتروني على المجتمع والقانون.

الكلمات المفتاحية: العصر الرقمي، النصوص التشريعية، التحديات التقنية.

المقدمة:

بدخول الألفية الجديدة حدثت تطورات عميقة، طالت جميع ميادين الحياة أضحت من خلالها وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات كنتيجة للثورة الرقمية دعائم أساسية لنمو اقتصاديات الدول، وهو ما أثر على نمط الحياة البشرية التقليدي اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وصار من الضرورة بمكان تحديث الترسانة القانونية الحالية لتتماشى والرهانات الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن القانون ليس بمعزل عن التطورات الحاصلة على الساحة التكنولوجية، ذلك أن ضبط وتأطير هذه التقنيات بهدف حماية الفرد والمجتمع على حد سواء أضحى أكثر من ضرورة، كل ذلك لفرض حماية على ما يعرف بحق الخصوصية أو الخصوصية المعلوماتية أو الأمن المعلوماتي من المخاطر المتزايدة باستمرار وهو ما خلق تحديات بالنسبة للقانون الذي يتميز بخاصية المحافظة، وضرورة مسابقتها للتطورات المتلاحقة، وهو ما سعت وتسعى إلى تحقيقه الدول والمنظمات، ومنها المشرع الجزائري الذي أنشأ إطارا قانونيا يهدف إلى ضبط المعاملات عبر الإنترنت مواكبا بذلك التطورات على الصعيد الدولي والإقليمي.

إن سرعة وتيرة التطور التقني سمحت لكل شخص مهما كان، في أقصى العالم أو أدناه من استعمال تقنية الاتصال الحديثة إيجابا وسلبا مما قد يؤدي إلى انتهاكات لحق الإنسان في الخصوصية المعلوماتية (العوضي، صفحة 23).

إن التقنيات الحديثة للمعلومات بمختلف وسائلها، جعلت الفرد يعيش في مجتمع شفاف، فأينما حلّ الفرد أو ارتحل فهو مراقب، في السيارة، الشارع، المتجر، والجديد في الأمر أن المراقبة لا تتوقف على مجرد التقاط الصور بل تتعداه إلى دمج هذه الأجهزة التي تلتقط الصور بالأقمار الصناعية، مما يقوّض حرمة الحياة الخاصة للفرد. (سعيد، 2015) كل هذا يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

هل أدّت وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الحديثة إلى تطوير مضمون الحق في الخصوصية من حيث الحماية المقررة له، أم أنه يتراجع ويتقهقر بحكم المخاطر المتزايدة التي تطاله؟ وماهي الآليات المقررة لحمايته والوقوف حيال التجاوزات التي تطاله؟

واستعنت بالمنهج التحليلي للنصوص القانونية تارة والمنهج المقارن تارة أخرى، فضلا عن المنهج الوصفي الذي لا يخلو بحث منه.

إنّ دراسة الموضوع والجابة على الإشكالية أعلاه، تقتضي تقسيم هذه الورقة البحثية تقسيما ثنائيا. ففي المبحث الأول سنتناول فيه بالدراسة الحق في الخصوصية المفهوم القديم الحديث ويتضمن في محتواه تحديد الإطار المفاهيمي، أما في المبحث الثاني فسننظر في حماية الحق في الخصوصية والترسانة القانونية المقررة لذلك دوليا ووطنيا.

² د. ، جامعة الجزائر 1، الجزائر ، assiabouamra@yahoo.fr

المبحث الأول: الحق في الخصوصية المعلوماتية المفهوم القديم الحديث

من الصعوبة بمكان ضبط فكرة عائمة ليس لها إطار محدد، ذلك أن الحق في الخصوصية هو مضمون فضفاض يصعب إن لم نقل يستحيل ضبطه ضمن مفهوم واحد محدد، وإن أمكن رصد بعض مظاهره هنا أو هناك، فما سبق بيانه لا يتعدى بعض مظاهر هذا الحق. (الزعيبي، 2017).
إن البيئة الرقمية وما نجم عنها من إبداعات وتداعيات خارجة عن المألوف، غيرت مفهوم الحق في الخصوصية وأعطته صورة مغايرة لما عهدناه إلى وقت غير بعيد (مطلب أول)، وهو ما فرض ضرورة إحداث تغيير في طريقة تعامل الأفراد والإزامية انضباطهم وفق مبادئ تتناسب وتطور مفهوم الحق في الخصوصية.

المطلب الأول: الحق في الخصوصية المعلوماتية: المعنى الحديث للحق في الخصوصية

سعى الفقه إلى إيجاد تعريف للحق في الخصوصية، حيث عرفه الفقيه Martin من خلال تعريف الحق في الحياة الخاصة بأنه الحق في الحياة الأسرية والشخصية والداخلية والروحية لشخص عندما يعيش وراء باب مغلق. كما عرّفه البعض بأنه الحق في أن يكون الفرد حراً وأن يعيش كما يريد، دون أدنى حق للتدخل الخارجي (الزعيبي، 2017).
وما نستخلصه هو أن الإنسان وبحكم آدميته ووفقاً لفطرته الاجتماعية لا يمكنه العيش وحيداً غير أنه ورغم انضمامه إلى المجتمع إلا أنه لا يستغني عن استقلاليتته والتي تظهر في عبارة الحق في الخصوصية بكل مفرداته، وبالتالي احتياج هذا الحق للحماية.

الحق في الخصوصية، المعلومات الاسمية، البيانات ذات الطابع الشخصي، كلها مرادفات لمعنى واحد وهو حق الشخص في أن يتحكم بالمعلومات الشخصية التي تخصه والمرتبطة بذاته كاسمه، عنوانه، هاتفه، وكل معلومة ملتصقة بشخص معرف أو قابل للتعريف (قارة، 2016)، وهي بيانات صارت بحكم الرقمنة ذات قيمة اقتصادية مهمة جداً. وبالتالي صار المفهوم الحديث للحق في الخصوصية هو البيانات ذات الطابع الشخصي المخزنة على دعائم رقمية، هذه الأخيرة صارت محل انتهاك عن طريق التجسس.

ومن هذا المنطلق صارت حماية البيانات ذات الطابع الشخصي هي الشكل الحديث للحق في الخصوصية بحكم اتصالها بالتطور الرقمي والتكنولوجي وهو ما أثر على أهم ميزة يتمتع بها الحق في الخصوصية وهي ميزة السرية هذه الأخيرة صارت نسبية بعد أن كانت مطلقة، ومتسعة المجال بدل ضيقها.

استمر الحق في الخصوصية المعلوماتية مرتبطاً بالجوانب المادية للشخص، كالصورة، العرض، حرمة المسكن، الاتصالات الخاصة فضلاً عن السلامة الجسدية، غير أنه وبطور التقنيات ووسائل الاعلام والاتصال الحديثة تغير هذا المفهوم حيث أضحى أكثر ارتباطاً بالبيانات ذات الطابع الشخصي المخزنة على دعائم رقمية، كالرسائل والصور والتسجيلات على الواتس والفيبر، كلها صارت محل انتهاك.

هذا ما دفع المشرع الجزائري في القانون رقم 07/18 إلى النص عليها في المادة رقم 3 حيث قام بتعريفها بأنها "كل معلومة بغض النظر عن دعائمتها متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر خاصة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو أو النفسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية".
وعليه يظهر بأن هذا التعريف قد جاء بمفهوم جد واسع ليشمل كل الجوانب المحيطة بالشخص الطبيعي سواء من حالته أو ظروفه أو هويته أو خلقته إلى غير ذلك، و عليه صار الحق في الخصوصية المعلوماتية يشمل البيانات الشخصية، بما فيها الاسم، اللقب، الأرقام الشخصية، العنوان، الحالة الاجتماعية، الخصائص الجسدية، الحالة الصحية، الأصول العرقية، الجنسية، الآراء السياسية، المعتقدات الدينية، وعنوان البريد الإلكتروني، تاريخ الميلاد ومكانه، والوظيفة، ومكان العمل، ورقم بطاقة الهوية وبطاقة الائتمان وغيرها وبذلك ينبغي الحفاظ على هذه الجوانب الحساسة أثناء خضوعها للمعالجة. (بعجي، 2020، صفحة 455).

ومما سبق ذكره، فإن مفهوم الحق في الخصوصية أضيف إليه مضمون جديد وهو الحق في المعلوماتية التي أفرزتها التكنولوجيا الحديثة والاتصالات الإلكترونية، وهو ما أعطى مفهوماً واسعاً للحق في الخصوصية، فرضت على المشرع رعايته في هذا العصر، وهذا ما فرض إلزامات جديدة على الأشخاص تتلاءم والمفهوم الحديث، وهو ما نراه أدناه.

المطلب الثاني: حتمية إلزام الأشخاص بما يتلاءم والمفهوم الحديث للحق في المعلوماتية

من غير المعقول أن يقوم الفرد باطلاع الغير على بياناته ذات الطابع الشخصي، إلا أنه وبطور التكنولوجيا الحديثة للاتصال أصبح إلزاماً على الفرد إدراج بياناته الشخصية على مواقع التواصل والبريد الإلكتروني والمواقع التي تقدم خدمات، وعليه برز تحدي جديد مختلف عن السابق، كما أن التعدي كان يصدر من شخص واحد ويتحمل مسؤوليته، أما حالياً فقد صار هناك مسؤوليات متعددة كمسؤولية مقدم خدمات الإنترنت والمسؤول عن معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، وتحديد الجهات الخاصة بالتوقيع الإلكتروني، فتم الانتقال إلى فكرة تحديد المسؤوليات وفرض الإلزامات، فصارت المبادرة إلى مساعدة السلطات والهيئات المكلفة بضمان الخصوصية فرضاً وواجباً، وهو ما جاء في

نص المادة 10 من القانون رقم 07/18 التي تنص على أنه " يتعين على مقدمي الخدمات كتمان سرية العمليات التي ينجزونها بطلب من المحققين وكذا المعلومات المتصلة بها، وذلك تحت طائلة العقوبات المقررة لإفشاء أسرار التحري والتحقيق.

وبالتالي فقد أصبح القانون يحدد المسؤوليات بصورة دقيقة وبصورة موسعة، من ذلك مسؤولية مقدم خدمات الإنترنت حيث عرفه القانون رقم 04/09 مقدمي الخدمات في المادة 2 فقرة د، بأنه : أي كيان عام أو خاص يقدم لمستعملي خدماته، القدرة على الاتصال بواسطة منظومة معلوماتية و/ أو نظام اتصالات، كما يعرف بأنه أي كيان آخر يقوم بمعالجة أو تخزين معطيات معلوماتية لفائدة خدمة الاتصال المذكورة أو المستعملين . وعليه لم يعد أمر المساس بالخصوصية المعلوماتية يخص الشخص بذاته، بل صار يستلزم تضافر جهود الجميع ومنهم مقدمو الخدمات.

علاوة على كل ما قيل أعلاه فقد أعاد المفهوم الجديد للحق في الخصوصية المعلوماتية أو البيانات ذات الطابع الشخصي النظر في مفهوم وتطور الحق في الخصوصية، وهو ما يبرر الاهتمام التشريعي المكرس لها والترسانة القانونية الموجهة لحمايتها.

المبحث الثاني: الترسنة القانونية المقررة لحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، أو الحق في الخصوصية المعلوماتية أن التطور السريع والمتنامي لوسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة للاتصال التي مناهها معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي غير مفهوم الحق في الخصوصية حيث انتقل هذا الحق من المدلول المادي إلى المدلول المعنوي، ومنه تكاثفت الجهود على المستوى الدولي والإقليمي والوطني بغية توفير حماية للخصوصية المعلوماتية للشخص، وهو ما نستعرضه تباعا:

المطلب الأول: أليات حماية الحق في الخصوصية دوليا

انبرت عدة منظمات دولية لتكريس حماية الحق في الخصوصية المعلوماتية، من اهم هذه المنظمات، الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمفوضية السامية إضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الفرع الأول: الجمعية العامة للأمم المتحدة

حيث وبتاريخ ديسمبر 2013 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 68/167 حيث أوضحت من خلاله قلقها بشأن ما تخلفه مراقبة الاتصالات واعتراضها على حقوق الانسان وأكدت الجمعية ان حقوق الأشخاص خارج الفضاء الإلكتروني يجب ان تحضى بالحماية أيضا في الفضاء الإلكتروني وتهيب بالدول إلى احترام الحق في الخصوصية وتعديل وإعادة النظر في إجراءاتها وتشريعاتها المتعلقة بمراقبة الاتصالات واعتراضها وجمع البيانات الشخصية وضرورة ضمان الدول تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان.

كما أضاف نفس القرار ان القانون الدولي لحقوق الانسان يضمن الإطار العالمي الذي يجب أن يقيم على أساسه أي تدخل في حقوق الخصوصية الفردية.

أما عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه 167 دولة، على أنه لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته.

كما ينص العهد على أن من حق كل شخص أن يحميه القانون أو المساس، كما تضمن صكوكا دولية لحماية حقوق الانسان أحكاما مماثلة، واي تدخل في الحق في الخصوصية يجب أن يخضع لتقييم دقيق ونقدي لمدى ضرورتها ومشروعيتها وتناسبها.

الفرع الثاني: التقرير الجديد للمفوضية السامية

عطفا على القرار رقم 68/167 فقد طلبت الجمعية من المفوضية اعداد تقرير مفصل عن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي ويتعين أن يتناول التقرير بالبحث وفقا لنص القرار حماية الحق في الخصوصية وتعزيزه في سياق المراقبة الداخلية والخارجية للاتصالات الرقمية و/أو اعتراضها وجمع البيانات الشخصية بما ذلك على النطاق الجماعي.

وسيقدم التقرير في وقت لاحق إلى مجلس حقوق الانسان في دورته 27 وإلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستون . واضطلعت المفوضية بإكمال البحوث والمشاورات مع الجهات المعنية والاتصال بالشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، كما شجعت المفوضية السامية جميع الأطراف المهمة على تبادل وجهات النظر بشأن المسائل المثارة في القرار رقم 68/167.

الفرع الثاني: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

تتضمن هذه المنظمة 29 دولة إلى غاية 2001 ويكمن دورها في تفعيل التناغم ما بين التنمية الاجتماعية والتطور الاقتصادي.

وقد أرست هذه المنظمة توجيهات ابتداء من عام 1978 بهدف حماية الخصوصية ونقل البيانات في العصر الرقمي، ولزمت الأعضاء بالإلتزام بها حيث تتعلق هذه المبادئ بالأشخاص الطبيعيين فقط، وتطبق على القطاعين العام والخاص، وتتعلق بالبيانات المعالجة آليا أو غير المعالجة آليا، وهي غير ملزمة، إذ أنها مجرد إرشادات وتوصيات، وتتضمن التوجيهات والمبادئ الثمانية الرئيسية لحماية الخصوصية أو الحق في حماية البيانات الخاصة، وهذه المبادئ هي:

- تحديد حصر عملية جمع البيانات، والاقتصار على طبيعة البيانات الشخصية وتحديد الغرض.
- حصر الاستخدام بالغرض المحدد.
- توفير وسائل حماية وأمن المعلومات.
- الحق في المساءلة والمشاركة.

وقد كان دليل OECD دورا رئيسيا وتأثيرا في دفع الدول الأوربية إلى إصدار تشريعات وطنية تغطي هذا المجال، وهكذا منذ سنة 1978 إلى اليوم سوف نلاحظ أن هذه المنظمة تتابع باهتمام كبير موضوع الخصوصية، وتطور التدابير التشريعية الخاصة (قارة، الحق في الخصوصية بين التحديات التقنية وواقع الحماية القانونية، 2016).

الفرع الثالث: الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي هو الآخر اهتم بموضوع حماية المعطيات والبيانات الخاصة في نفس اللحظة التي طرحت فيها مسألة الاهتمام بحقوق الانسان على المستوى العالمي منذ منتصف سبعينيات القرن المنصرم. وهكذا فإن الهيئة أولت جهودا بشأن توحيد القواعد المقررة في قوانين حماية الخصوصية ابتداء من عام 1976 فصدرت عنه تعليمات عديدة على النحو التالي:

.تعليمات 1976/04/08: المتعلقة بحماية الأفراد من أنشطة التقييم الآلي للبيانات.

.تعليمات 1979/05/08: المتعلقة بحماية الأفراد في مواجهة التطوير التقني لمعالجة البيانات.

.وتعليمات بنفس الموضوع في: 1979/03/09.

وإلى جانب هذا قدم الاتحاد الأوروبي حزمة أدلة توجيهية متكاملة حول حماية البيانات، كان من حصيلتها دليل 1995 بشأن حماية الأفراد فيما يتصل بمعالجة البيانات الشخصية وحرية نقلها، وهو الدليل المقرر من قبل البرلمان الأوروبي.

المطلب الثاني: اليات حماية الحق في الخصوصية وطنيا

لم تحقق الجهود الدولية حماية كافية لمواجهة الاعتداءات الواقعة على الخصوصية والبيانات الشخصية للأفراد، لذلك صار لزاما مد هذه الجهود إلى المستوى الوطني الداخلي، بهدف حماية حقوق الانسان من سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومدى تأثيرها على هذه الحقوق. ومنه فسوف نتابع أدناه مسار تشريعات حماية البيانات ذات الطابع الشخصي لبعض الدول السبّاقة في هذا الميدان منها الغربية و العربية.

الفرع الأول: الدول الغربية:

1-الولايات المتحدة الامريكية

لقد كان "قانون الخصوصية" الصادر سنة 1974، أول قانون أصدرته أمريكا في هذا الميدان، وتلتته نصوص قوانين أخرى مثل قانون 1984 الداعم لفكرة الخصوصية، حيث جاء فيه وجوب إعلام الأفراد بالسجلات الشخصية التي يتم تجميعها عنه، ويمنحهم الحق في الاطلاع عليها وتصحيحها، ويمنع استخدامها لغير الهدف الذي جمعت من أجله. وتعزّيزا لهذه الحماية صدر قانون الاتصالات الإلكترونية سنة 1986، وبعده "قانون حماية خصوصية المستهلك" في سنة 1997، وبعده:

- قانون حماية خصوصية الضمان الاجتماعي على الخط سنة 1997.
- قانون خصوصية الاتصالات سنة 1997.
- قانون خصوصية المعطيات سنة 1997.

2- ألمانيا

حيث تعتبر الدولة السبّاقة في ميدان التشريع لحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، وكان ذلك سنة 1977 بصدر " قانون حماية المعطيات الفدرالي"، الذي تم تعديله سنة 1990، 1994

كما أعقبه قانون آخر لحماية البيانات في سنة 2000 يهدف إلى الانسجام مع القانون الأوروبي، أي مع اتفاقية 1995. بن قارة ص46.

3-فرنسا

هي من الدول الرائدة في ميدان حماية حقوق وحريات المواطنين في مواجهة مخاطر وتطور تكنولوجيا المعلومات، حيث أصدرت بتاريخ 06/ 01/ 1978 قانون "المعلوماتية والحريات"، والذي تم تعديله عد 1988 و 1992 وفي سنة 1999، حيث أنشأ هذا القانون سلطة إدارية مستقلة هي "الجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات". وقام المشرع الفرنسي بإجراء تعديلات على القانون الجنائي، حيث تضمن التشريع الجنائي الفرنسي الحديث تعديلا للمواد 41 و 44 من قانون 1987 في الفصل الخاص بحماية البيانات الشخصية، وتناول الجرائم المتعلقة بالبيانات الاسمية، وهي:

- عدم اتخاذ الإجراءات الأولية لمعالجة البيانات، المادة 226.
- عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية البيانات، المادة 226.
- المعالجة غير المشروعة للبيانات المادة 226.
- تسجيل وحفظ بيانات شخصية لأشخاص مصنفين المادة 226.

هذا عن الدول الزائدة في مجال المعلوماتية من الدول الغربية، فماذا عن الدول العربية؟، لذلك اقترحنا تجربة الجزائر كالآتي:

الفرع الثاني الدول العربية:

تجربة الجزائر

إن الجزائر وكغيرها من الدول تأثرت بثورة المعلوماتية وما نجم عنها من تداعيات، حيث كرس المشرع الجزائري حماية الحقوق والحريات، وكذا الخصوصية المعلوماتية، وذلك في دستور 1996 في مادته 40 حيث نصت على "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الانسان ويحضر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة". كما جاء في نص المادة 42 من نفس الدستور منع التعرض للأشخاص نظرا لمعتقداتهم فلا مساس بحرمة حرية المعتقد وحرمة حرية الرأي.

وفي نص المادة 47 تطرق المشرع إلى حرمة المسكن حيث تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون وبأمر مكتوب صادر من السلطة القضائية المختصة، وفي إطار احترام القانون وأتى نص المادة 46 على ذكر أهم الحقوق التي ترتبط بالخصوصية وهي عدم جواز انتهاك حرمة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، ويحميها القانون.

سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل اشكالها مضمونة. لا يجوز بأي شكل المساس بهذه الحقوق دون أمر معلن من السلطة القضائية. يعاقب القانون على انتهاك هذا الحكم.

وقد أدرك المشرع الجزائري خطورة البيئة الرقمية التي تؤثر في وعي الافراد داخل المجتمع مما دفعه إلى إضافة في تعديل الدستور لسنة 2016 (01/16، 2016).

في المادة 46 فقرة 4 حيث جاء فيها حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي يضمنه القانون ويعاقب على انتهاكه (احمد، 2020). وهوما يبرز أهمية الحق المعلوماتي والشخصي. كما قام المشرع الجزائري باستحداث قوانين جديدة تهتم بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وأضاف مبادئ وحقوق وواجبات متصلة بحق الخصوصية المعلوماتية.

كما جاء تعديل قانون العقوبات وذلك لمواجهة الأشكال المستحدثة من الإجرام، وكان ذلك بموجب القانون رقم 04.15 المؤرخ في 10 من نوفمبر عام 2004 المتمم للأمر رقم 156.66 المتضمن قانون العقوبات والذي أفرد القسم " السابع مكرر" منه تحت عنوان: " المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات".

كما ادخل تعديلات على القانون المدني من خلال القانون رقم 10.05 المعدل والمتمم للقانون المدني الجزائري حيث انتقل المشرع من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني.

والملاحظ أن المشرع الجزائري لم يكتف بالحماية الجزائية للمعطيات بل تعدى ذلك إلى توفير حماية إجرائية من خلال استحداث إجراءات تحقيق تتفق وطبيعة الجريمة المعلوماتية، فسن قانون رقم 04.09 المؤرخ في 05 أوت سنة 2009، (الجريدة الرسمية العدد الخامس، 2009) المتضمن "القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها".

وتجدر الإشارة إلى القانون رقم 04.15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين (الرسمية، 2015) وما اشتمل عليه من نصوص مستحدثة.

وقام المشرع بإلغاء القانون رقم 2000.03 المؤرخ في 05 أوت 2003 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (الرسمية، 2003) بالقانون رقم 04.18 الصادر في 10 أوت 2018 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 5 الذي جاء في نص المادة 189 منه أنه تبقى سارية المفعول الأحكام السابقة إلى غاية صدور التنظيم المحدد لتطبيق هذا القانون .

ولابد من الإشارة إلى القانون رقم 07.18 المؤرخ في 10.05.2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية المنشور في العدد 28. والقانون رقم 07.18 المؤرخ في 10.06.2018 الذي يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعية في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، منشور في الجريدة الرسمية العدد 11 الذي نص في المادة 1 منه على أنه "يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي".

وواكب المشرع الجزائري الجوانب الحديثة التي تحيط بالحق في المعلوماتية وهو ما دفعه إلى النص على حق الاطلاع على المعلومات موازنة مع احترام الحق في الخصوصية وهو ما نصت عليه المادة 51 من دستور 2016.

خاتمة:

إن الثورة الرقمية، بالرغم من المزايا التي توفرها، إلا أنها تسببت في عديد الانتهاكات للمعلومات ذات الطابع الشخصي، وهو ما أثار قلق الأشخاص من تجميع المعطيات الخاصة عنهم في القطاع العام والخاص وهو ما حدى بالدول إلى سن تشريعات تحكم في إساءة استعمال هذه المعطيات أو تخزينها وتجميعها.

وعليه توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج:

- حاول القانون إخضاع التكنولوجيا للقيم الإنسانية، بينما التكنولوجيا تنظر إلى هذا الخضوع كقيود تمنع انطلاقها وتطورها.
 - إن الثغرات التي يعاني منها القانون كمادة محافظة أمام الثورة الرقمية طبعت هذا الأخير بميزة النسبية.
 - فرزت التكنولوجيا نظرا لصعوبة التحكم بها بيئة خصبة لانتهاكات حق الانسان في الخصوصية.
 - الحق في الخصوصية حق لصيق بالشخص وحق من حقوق الانسان.
 - الخصوصية المعلوماتية هو المدلول الجديد للحق في الخصوصية مرتبط ارتباطا وثيقا بتطور التكنولوجيا، يتجاوز الجوانب الكلاسيكية المعروفة.
 - يرتبط هذا الحق بالبيانات ذات الطابع الشخصي.
 - فرضت حماية البيانات ذات الطابع الشخصي نمطا جديدا في تعامل الافراد مع هذه البيانات، يتمثل في التعاطي بحذر مع هذه الأخيرة.
 - صعوبة التحكم في التكنولوجيا هو ما خلق مساسا بالحق في الخصوصية.
 - منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية سعت لفرض حماية للحق في الخصوصية.
 - المشرع الجزائري قام بصياغة نصوص وتوفير أليات أهمها تقنية، كالتصديق الإلكتروني.
 - أنشأ جهات إدارية مهمتها حماية الحق في الخصوصية لكنها تبقى غالبا حبرا على ورق.
 - اتساع دائرة المسؤولية بعد ضيقها.
 - جهود دولية ووطنية واليات لحماية هذا الحق.
 - قصور واضح في ضمان الحماية في ظل موجة الرقمنة.
 - ويبقى الزّهان قائما بسبب صعوبة التحكم في جوانب الحق في الخصوصية.
- ومن هذا المنطلق نوصي بما يلي:

التوصيات:

- ضرورة إبراز مناحي القصور في الأنظمة القانونية المتعلقة بحماية الحق في الخصوصية.
- ضرورة مراجعة النصوص القانونية وتفعيلها.
- السعي نحو ضمان امتثال الدول والمنظمات للممارسات المتمثلة في مراقبة وإقرار عقوبات ضد المساس بحق الفرد في الخصوصية.
- ضرورة تكوين الفرد والمجتمع في الحقل التقني وتوعيته بمخاطر التكنولوجيا للوقاية من الانتهاكات التي تلحق بالحق في الخصوصية المعلوماتية.

المراجع

- احمد المناعسة، جلال الزعبي. (2017). جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية. الاردن: دار الثقافة. ص 52
- احمد بعجي. (2020). تطور مفهوم الحق في الخصوصية. القانون والمجتمع، الصفحات 454-455.
- أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزعبي. (2017). جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية دراسة مقارنة. الاردن: دار الثقافة.
- الجريدة الرسمية. (05 اوت، 2003). (48).
- الجريدة الرسمية. (فيفري، 2015). (06).
- الجريدة الرسمية العدد الخامس. (2009). (5).
- القانون رقم 01/16. (06 مارس، 2016). الجريدة الرسمية .
- بدرية عبد الله العوضي. (بلا تاريخ). الضمانات الدولية والاقليمية لحماية الحق في الخصوصية. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الصفحات 23-24.
- بعجي احمد. (2020). تطور مفهوم الحق في الخصوصية. القانون والمجتمع، (01)08، صفحة 467.
- صبرينة بن سعيد. (2015). حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد التكنولوجيا. 1-2. باتنة، الجزائر.
- عائشة بن قارة. (04 جوان، 2016). الحق في الخصوصية المعلوماتية بين التحديات التقنية وواقع الحماية القانونية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، الصفحات 38-52.